

«الأسيريون»
في قبضة الإرهابيين

حسين حمّود

بعد اغتيال الفلسطيني علي رضا عوض الشهرير بـ «الليحتي»، عاد مخيم عين الحلوة إلى دائرة الضوء نظراً للتداعيات التي سببها هذا الاغتيال الذي أعاد التوتر إلى المخيم وسط غضب فلسطيني عارم كان أن يفجر الوضع العسكري في المخيم المذكور لولا كثافة الاتصالات التي أجرتها اللجنة الأمنية العليا من أجل تطويق ديول الحادث ومنع تفاعله.

ومع أن تصريح قائد الأمن الوطني الفلسطيني في لبنان اللواء صبحي أبو عرب بوصفه «جريمة اغتيال البحثي» حصلت على خلفيات شخصية وليس لها أي خلفية سياسية، فقد شهد مخيم عين الحلوة اجتماعات أمنية فلسطينية توسّعت لتشمل فاعليات مدينة صيدا وصولاً إلى المسؤولين الأمنيين في الدولة، بعد النقمة الشعبية إن في المخيم أو خارجه، من التسيّب الأمني الذي استفحل في الآونة الأخيرة. وكان اللافت غير المسبوق، أو على الأقل النادر، هو مطالبة الفلسطينيين في المخيم بدخول الجيش اللبناني إليه «وتطهيره من القتل والمجرمين والمطلوبين للقضاء اللبناني الذي يتخصون على أهالي المخيم حياتهم». وبالفعل جرت اتصالات بين قيادات فلسطينية ومسؤولين في الأجهزة الأمنية اللبنانية لبحث السبل الكفيلة بإنهاء الصراعات في المخيم، حتى لو اقتضى الأمر دخول الجيش.

وفي هذا السياق قالت مصادر فلسطينية إن المطلوبين تم تقسيمهم إلى متهمة جرائم بسيطة يمكن معالجة أمرهم بإجراءات سهلة، وآخرين متورطين باغتيال شخصيات فلسطينية، لإفّته إلى أن عشرات المطلوبين من الصنف الأول سلموا أنفسهم للأجهزة اللبنانية.

أما النوع الثاني فقد ارتوّي إرجاء البحث في أمرهم إلى مرحلة أخرى ملائمة، من حيث الظروف الأمنية والسياسية على الساحة الفلسطينية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، رأت المصادر أن موضوع المخيم بات يحتاج إلى معالجة سريعة قبل أن يتضاعف عدد المتطرفين في المخيم الذين باتوا بالمئات، ويجرّو المخيم إلى أحداث دموية وتدميرية على غرار ما حصل في مخيم نهر البارد.

وفي هذا الجانب كشفت المصادر أن عدداً من مناصري الموقف أحمد الأسير لجأوا إلى المخيم بعد توقيف الأخير، يريدون تسليم أنفسهم إلى القضاء اللبناني، لكن التنظيمات المتطرفة تمنعهم من ذلك خوفاً من الإ بلاغ عنهم وكشف هوياتهم وبعض الأمور الأمنية الحساسة التي بات يعرفها مناصرو الأسير المشار إليهم بحكم اختلاطهم مع الإرهابيين. إلا أنه مع ذلك تمكن بضعة أشخاص من الخروج من المخيم وتسلّم أنفسهم.

وسلط هذه الأجواء المستجدة في مخيم عين الحلوة، أكدت المصادر أن المخيم مقبل على مرحلة جديدة من الاستقرار الأمني وأن هناك سلسلة إجراءات أمنية ستتخذ على هذا الصعيد بتسنيق لبناني - فلسطيني، خصوصاً أن الفلسطينيين باتوا على اقتناع تام بأن ملازمهم الأمن هو الدولة اللبنانية وتحديداً الجيش. وقد كان هذا الموضوع محور زيارة مسؤول الساحة الفلسطينية عزّام الأحمد الأخيرة إلى لبنان ولقائاته مع المسؤولين اللبنانيين ولا سيما وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق وقيادات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والتحالف الفلسطيني.

نشاطات



سلام مجتمعاً إلى وفد بلدية كفرشوبا

بحث رئيس الحكومة تمام سلام مع وفد من المجلس البلدي في كفرشوبا. قضاء حاصبيا برئاسة رئيس البلدية الدكتور قاسم عز الدين القادري، جملة مطالب تنموية تتعلق بالبلدة.

استقبل الحريري أيضاً رئيس «جمعية آل المصري»، ثم وفد «جمعية تجار اللحوم المجمدة والمبردة»، سمح المصري الذي أوضح على الأثر، أنّ «البحث تناول الأوضاع الاقتصادية بشكل عام والمشاكل التي يعاني منها القطاع».

التقى قائد الجيش العماد جان قهوجي، في مكتبه في البرزة، وفداً من المجلس البلدي لبلدة العقيبة برئاسة جوزف الداكاش.

ثم التقي وفداً من المجلس البلدي لبلدية مبيش برئاسة مارون شبلي، وتناول البحث شؤناً إنمائية تتعلق بالبلدتين.



قهوجي مستقبلاً وفد بلدية مبيش (مديرية التوجيه)

حكومة سلام تغمز للتسيق مع سورية؟

روزانا رّمّال

ليس وارداً بالنسبة للحكومة اللبنانية الخروج عن مبدأ «النأي بالنفس» الذي يجسّد واحداً من أبرز الخلافات بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية منذ اندلاع الأزمة في دمشق. وهو الطرح الذي تكفّل بترجمته رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان معيّماً المنهج على وزرائه في الحكومة وعلى مواقف التي حفلت بالتشجّع مع حزب الله الأكثر انغماساً بالحرب السورية من دون أن يشكل هذا الأمر الحساسية نفسها عند أفرقاء آخرين مثل تيار المستقبل الذي أنتج فتنة داخلية علمت إعلامياً وسياسياً في متابعة الأزمة السورية، مجنّدة ما أمكن من قدرات لدعم «الثورة» على النظام الحالي. وفي الحالتين يؤكّد التخلّل بشأن السوري من هؤلاء الأفرقاء صعوبة فصل الملف عن الحالة اللبنانية عملاً بما تشكّله عوامل الجغرافيا والتاريخ بين البلدين. وبالتالي فإنّ فصل لبنان عمّا يجري في سورية يعتبر من المهمات الأكثر صعوبة بالنسبة لأفرقائه الذي يحوّلون اليوم على مصير ذلك المشهد للبت في استحقاقات داخلية كبرى.

تكفّل مبدأ النأي «السياسي» الحكومي بالنفس بتحويل العلاقة من علاقة طبيعية بين لبنان سورية إلى علاقة حذرة وصولاً إلى كونها معدومة بين البلدين. وبكلام بأخر لا تشكل حالة النأي بالنفس بمعناها الحقيقي وأقاً يمكن اعتباره مقبولاً ضمن صياغة مرحلة بهذا الحجم. فالنأي الحكومي بالنفس تحوّل «قطيعة» مع الحكومة السورية بدلاً من الحياد في ملفات أمنية أو سياسية تعيشها دمشق، بالتالي فإنّ حكومة سلام لا تعود كونها اليوم ترجمة لموقف عربي موحد حول رفض العلاقة مع النظام السوري.

اللعان تشدّد على عدم العودة إلى قانون الستين

فارس: النسبية المطلقة والدائرة الانتخابية الواحدة
وإلا ستمضي بنا الطائفية من انهيار إلى آخر

عقدت اللجان النيابية للمال والموازنة، الإدارة والعدل، الداخلية والأمن والبيدليات، والإعلام والاتصالات جلسة مشتركة عند الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر أمس في المجلس النيابي برئاسة نائب رئيس المجلس فريد مكارى وحضور النواب: عبد اللطيف الزين، مروان فارس، مروان حمادة، روبري غانم، جان أوغاسبيان، أحمد قنفت، علي عسران، علي عمار، محمد قباني، نقولا غصن، عباس هاشم، سيرج طوسركسيان، علي بزي، عاطف مجدلاوي، غسان مخببر، هنري حلو، أنطوان سعد، عمار حوري، جمال الجراح، علي خريس، ابراهيم كنعان، أنطوان زهرا، جورج عدوان، زياد القادري، كاظم الخير، سامر سعاده، هاني قببسي، فادي كرم، سامي الجميل، نوار الساحلي، الإبن عون، علي فياض، عماد الحوت، نديم الجميل وأمين وهيبي. وحضرت عن وزارة العدل القاضي نبال محبو.

بعد الجلسة، تحدث مقرّر اللجان الخاص النائب روبري غانم، لافتاً إلى أنّ اللجان «تابعت درس ومناقشة اقتراح قانون تعديل قانون الانتخابات والمعتمد على صيغة النظام المختلط بين الأقطري والنسبي، وهذه الدعوة وجهت إلى اللجان على هذا الأساس. وبعد مناقشة عامة تناولت مختلف صيغ النظام المختلط بين الأقطري والنسبي، قرّرت اللجان، أولاً: ضرورة وضع نظام انتخاب جديد وثانياً تأكيد مناقشة النظام المختلط لأنه يشكل أكبر مساحة مشتركة بين مختلف الكتل النيابية والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاهم لاحقاً على هذا القانون المختلط. وحتى الآن لم نتوصل إلى أي قرار نهائي، ولكن البحث سيستمر في الجلسات المقبلة».

وعن موعد الجلسة المقبلة، قال: «هذه من مهمات دولة الرئيس مكاري بالاتفاق مع دولة الرئيس نبيه بري، ولذلك نترك لهما أن يوجها الدعوى». وفي السياق عينه، جدّد النائب مروان فارس في مؤتمر صحافي الموقف الثابت للحزب السوري القومي الاجتماعي في ما يخصّ قانون الانتخابات، خصوصاً «أننا كنا تقدّمنا باقتراح قانون إلى المجلس النيابي اللبناني، حول ضرورة اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، واعتماد مبدأ النسبية، وإلى الآن، الثابت أن هناك

يحضر ملف النزوح السوري اليوم بشكل بارز في كلمة لبنان بالغة العربية في نواكشوط التي سجلت انطباعاً بارزاً لدى الأوساط العربية الدبلوماسية المتابعة التي تؤكد هزالة الكلمات وتقليديتها ما خلا الكلمة التي القاها رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام أمام رؤساء وممثلي الدول العربية الحاضرة، خصوصاً لجهة طرح مبادئ محددة لحل الأزمة قال فيها «لبنان ليس بلد لجوء وليس وطناً نهائياً إلا لأهله»، وأضاف أن أخطر الأزمات التي تمرّ بالمنطقة وتعرض الأمن القومي للخطر هي الأزمة السورية التي لفحت لبنان وألقت عليه أعباء هائلة. فهناك مليون ونصف نازح في بلد له إمكانيات محدودة أقلتت الحرب حدوده وانقطع التواصل التجاري بسبب الحرب. وعلى هذا الأساس اقترح سلام تشكيل هيئة عربية تعمل على بلورة فكرة إنشاء مناطق آمنة للنازحين داخل الأراضي السورية، وإقناع المجتمع الدولي بها، لأن رعاية السوريين في أرضهم أقل كلفة على دول الجوار والدول المناحة. وفي انتظار تحقيق ذلك دعا رئيس الحكومة اللبنانية إلى إنشاء صندوق عربي لتعزيز قدرة المضيفين، خاتماً بهذا الإطار بتشديده على الطابع المؤقت للوجود السوري أو النزوح السوري في لبنان.

يطرح وزير في الحكومة اللبنانية عبر «البناء» على السفير السوري في لبنان تقديم إعلان نيات واضح وصريح عن رغبة سورية بالتسنيق مع السلطات اللبنانية لإعادة النازحين إلى بلادهم وتقديم ما أمكن من تسهيلات في هذا الإطار، لئلا تبقى الرغبات مجرد تصاريح غير منتجة وتثبت مصداقيتها. في المقابل كان السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي قد عبّر في موقف سابق عبر «البناء» عن أنّ بلاده مستعدة لمد يد العون إلى الحكومة اللبنانية، لكنها لا تجد اليد المدودة، وأنّ كل ما يُحكى عن رفض سوري أو عدم تعاون هو غير صحيح.



المادة 95 من الدستور اللبناني المؤلفة من فقرتين الأولى تدعو إلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية السياسية والفقرة الثانية إلغاء الطائفية، ولكن إلى الآن ومنذ العام 1989 لم تشكل اللجنة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية ولم تلغ الطائفية السياسية ولا يمكن إلغاء الطائفية في لبنان بموجب الحالة التي نحن فيها، أي بموجب قوانين الانتخابية القائمة. وإلغاء الطائفية يتمّ باعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، ويتمّ باعتماد مبدأ النسبية لأن مبدأ النسبية يفسح في المجال أمام جميع الفرقاء لأن يكونوا ممثلين في المجلس النيابي، ونحن أصرينا على هذين المبدأين الأساسيين في جلسة اللجان».

تابع: «أما النقطة الثالثة التي أودّ التطرق إليها هي عمل المؤسسات ومنذ العام 1989 فإنّ المجلس النيابي للأسف لم يقرّ المواد التي تمّ الاتفاق عليها في العام 1989 بخصوص تشكيل الهيئة الوطنية العليا في اللجان النيابية المشتركة يدور حول اقتراح مبدأ قانون المختلط، أي الذي يجمع النسبية مع الأكثرية، وهو الاقتراح الذي تقدم به دولة الرئيس نبيه بري لما سمي «بالقانون المختلط».

وختم: «نودّ التأكيد مجدداً على موقفنا الذي سنصوّت بموجبه في الهيئة العامة وهو موضوع النسبية المطلقة والدائرة الانتخابية الواحدة، لأنّ في ذلك مصلحة للبنان للخروج من الأزمة الطائفية، وإلا سنبقى في الوضعية الطائفية التي نعيشها، وبذلك نكون قد مضينا من انهيار إلى آخر، فإذا أردنا الولوج إلى مستقبل أفضل على الساحة اللبنانية علينا أن نسير بهذا الطرح الذي تنتمسك به نحن

لحدود التقى منصور والداود ويتيم و«تجمّع العلماء» و«الوطني الديمقراطي»

حمدان: حل مشكلة النازحين بالتنسيق مع سورية



لحدود مجتمعاً إلى حمدان والوفد

قال بحسب بيان للتجمع: «كان اللقاء مناسبة للتباحث بالأوضاع السياسية التي يمر بها لبنان والمنطقة، وقد كانت وجهات النظر متطابقة، كما هي دائماً، فالذي جمعنا مع فخامته هو انتمائنا لخط المقاومة الذي دافع عنه بكل قوته وتعرض لضغوط كبرى دولية وإقليمية ومحلية ولكنه وقف بوجهها جميعاً حتى استحق جدارة لقب الرئيس المقاوم، نقول هذا الكلام في أجواء حرب تموز والانتصار الإيجابي للمقاومة والجيش على العدو الصهيوني، لنشهد للتاريخ أن جزءاً مهماً من هذا النصر يعود لهذا الرئيس البطل».

وأضاف: «إنّ ما تقوم به الجماعات العنصرية في المنطقة والعالم له علاقة له بالإسلام وفي هذا السياق استذكرنا ما حصل في فرنسا من ذبح لكاهن جاك هامل في كنيسه، ما يؤكد على وحشية هذه الجماعات مع التذكير أنّها لم تنتهك مقدسات المسيحية بل في انتهكت مقدسات المسلمين وكل الأديان والمعقدات، ما يؤكد أنّها جماعة لا علاقة لها بالدين، بل لا علاقة لها بالإبنسانية».

كما التقى لحدود، وفداً من تجمع العلماء المسلمين، وصرح باسم الوفد الشيخ حسان عبد الله الذي

خفايا

لو حظ أن وزيراً
ونائباً سابقاً أكثر
من التصريحات
الصحافية والأحاديث
التفريونية
بالتزامن مع انعقاد
القمة العربية في
العاصمة الموريتانية
نواكشوط، واللافت
أنّ مواقف الوزير
المشار إليه عادت إلى
السياسة التي كان
يعبّر عنها خلال فترة
توليه المسؤولية في
عهد الرئيس الراحل
الياس الهراوي، علماً
أنه كان قد اعتمد
خطاباً آخر اعتقد أنه
من خلاله يمكنه أن
ينافس انتخابياً في
منطقة كسروان...!

كحزب وهذا الكلام الذي أكدنا عليه في اللجان النيابية المشتركة وتتمنّى أن يتوصلوا إلى النتيجة المرجوة في هذا الاجتماع».

فياض: نتائج النقاش صفر

وأعلن فياض، في ردة مع الصحافيين، أنّ «نتائج النقاش حتى الآن صفر»، «هل هناك نية في حسم موضوع قانون الانتخابات بالتصويت أو أنّ هذا الموضوع هو توافقي وينتظر التوافق عليه، وقد يكون ذلك خلال جلسات الحوار اللائحة الأسبوع المقبل».

وقال: «إننا من الأشخاص الذين دعوا إلى صراحة الرأي العام اللبناني، خصوصاً أننا نغاية الآن لم نسجل أي تقدم، وكل ما حققناه نغاية الآن هو الاتفاق على مبدأ النقاش بالقانون المختلط من زاوية استكشاف فرص التوافق وليس من زاوية من وافق على المختلط. وموقفنا نحن ككتلة «الوفاء للمقاومة» لا يزال نغاية الآن هو النسبية الكاملة، ونعتبر أنّ الرأي العام اللبناني وهيئات المجتمع المدني والنخب والغالبية مع النسبية الكاملة، وبالتالي من يعطل التوافق على النسبية الكاملة يقطع الطريق على تحقيق هذا الأمل ويدفع في اتجاه إبقاء الأزمة كما هي وإعادة إنتاجها».

وحول إمكانية تصويت الكتلة على القانون الأرفونديسي إذا طرح في الهيئة العامة، أجاب فياض: «هذا الموضوع ليس مطروحا الآن، والنقاش الدائر هو المختلط، وهذا الموضوع طرح على طاولة الحوار الوطني، كما طرح القانون الأرفونديسي أيضاً على قاعدة تشكيل مجلس الشيوخ الذي يمثل الطوائف، كما طرح اقتراح النائب سامي الجميل حول إجراء الانتخابات خارج قيد الطائفي. لذلك كل النظائر متجهة الآن إلى الحوار الوطني في جساته الثلاث المتتالية بدءاً من الثلاثاء المقبل».

وأكد عدوان، من ناحيته، أنّ «الاتفاق حصل على أمرين: عدم العودة إلى قانون الستين وعلى القانون المختلط».

الثلاثية العاسية الجيش والشعب والمقاومة، هي الوحيدة القادرة على المحافظة على سيادة لبنان ومنع العدو من تحقيق أطماعه على الساحة اللبنانية».

وختم: «أكدنا ضرورة الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية يكون قويا ومعبراً عن طائفته وممثلاً لها، ودعونا إلى قانون انتخاب نيابي عصري نراه كما صرحنا دائماً من خلال النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة».

بمنع تسلل الإرهابيين الذي يحصل كما تقول الأجهزة الأمنية من خلال منافذ عبر الحدود ويتوارون داخل مخيمات اللاجئين، والحل يكون من خلال نقل مخيمات اللاجئين إلى أماكن آمنة وبعيدة عن الحدود وتحت إشراف الدولة اللبنانية وأجهزتها الأمنية والتنسيق بين الجيش اللبناني والجيش السوري للقضاء على المجموعات المتواجدة على الحدود مع إعطاء صلاحية للجيش لتنفيذ هذه المهمات على كامل الأراضي اللبنانية».

وقال: «أكدنا على أنّ الذي جرى لبنان من الأطماع الصهيونية وهي